ان نسبة المنتسبين الى المدارس من اصل نفس فئة العمر كانت كافية ، مقارنة مع ارقام الانتساب في الدول العربية المضيفة ، اضافة على ذلك لا يجب ان تتجاوز نسبة الانتساب لدى اللاجئين النسبة الموجودة في كل بلد مضيف(٤). نتيجة لهذا التحليل والاقتناع حافظت الوكالة نسبيا على هذا المستوى التعليمي خلال السنة الدراسية ١٩٥١ — ١٩٥٢ ، وعللت ايضا هذا الجمود بسبب قلة الاعتمادات وغلاء الاسعار نتيجة الحرب الكورية . لم تكن الاعتمادات المالية قليلة ، لكن ميزانية الاغاثة هي التي كانت ضئيلة ، فالقسم الاكبر من هذه الاعتمادات خصص لمشاريع الاستيطان . فلقد خصص مبلغ ٢٠٠ مليون دولار للاستيطان ، وحتى آخر السنة المالية المنتهية في ٣٠حزيران كانت الوكالة قد حصلت على تعهد من قبل اعضاء الامم المتحدة بدفع مبلغ يوازي ٦٥،٩ مليون دولار (٥٠ مليونا من الولايات المتحدة و١٢،٤ مليون من بريطانيا) ، استلمت من هذا المبلغ فعلا حوالي ٤٠،٧ مليون دولار ، بينما كان مجمل ميزانية الاغاثة حوالي ٢٧ مليون دولار . اشترطت الولايات المتحدة وبريطانيا على الوكالة تخصيص القسم الاكبر من الاعتمادات على مشاريع الاسكان ، حتى انهما حددتا مهلة لاستعمال القسم غير المسدد من قبلهما . فحددت الولايات المتحدة تاريخ ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٢ كآخر فرصة لاستعمال مبلغ ٢٠ مليون دولار(٥).

تهدف الدولتان الى انهاء حالة اللاجئين الشاذة على الخريطة السياسية المخططة من قبلهما ، وذلك في اقرب وقت ممكن وعن طريق الاستيطان في البلاد المضيفة.ولتحقيق عملية دمج الفلسطينيين في المحيط الجديد ، يجب المحافظة على نفس نسبة الانتساب في المرحلة الابتدائية الموجودة في كل بلد عربي ، دون النظر الى المستوى الثقافي والاستعداد الحضاري للشعب العربي الفلسطيني. بعد التاكد من فشل المشاريع الجزئية لتوطين اللاجئين ، وهكذا الاستغناء عن خدمات الوكالة ، اتضح أن هذه العملية ليست مباشرة بل تحتاج الى مشاريع كبيرة ودراسات واسعة افتقرت اليها دراسة بعثة الاستقصاء الاقتصادية . ولذا جاء تخصيص ميزانية ٢٠٠ مليون دولار لتحقيق مثل هذه المشاريع ، والسعي في نفس الوقت الى تحقيق مشاريع فردية للتاهيل .

بدأت الوكالة تشعر باحتمال اطالة مدة عملها ، كما لمست في نفس الوقت عدم جمود النسبة المئوية لانتساب الاولاد الى المدارس في الدول المضيفة ولاحظت أنه في ارتفاع ملموس . وتوازيا مع ذلك فوجئت الوكالة بالحاح متزايد من الفلسطينيين الى تعليم اولادهم ، ففي العام الدراسي ١٩٥١ — ١٩٥٢ رفضت الوكالة في الاردن عددا من الاولاد يوازي العدد التي قبلته في مدارسها(٦). ورفعت خلال عام ١٩٥٣ ميزانية التعليم ولكن على حساب الاغاثة والمستوى التعليمي النوعي ، كما زادت الاونيسكو معاضدتها لبرنامج الوكالة التعليمي . بالرغم من هذا الاهتمام بالتعليم،ظل مجرد قسم من نشاط الاغاثة ، اي خارج نطاق التاهيل الاقتصادي ، ولذا لم يسمح للوكالة الاستعانة بقسم من مبلغ ٥ ملايين دولار المخصصة للتاهيل المهني السريع والمشاريع الفردية(٧). كان التدريب السريع مرتبطا بمشروع الاستيطان وبدائرة الشؤون الاجتماعية . خلال عام ١٩٥١ درب حوالي ٢١٠٠ فتى على بعض الاعمال المهنية ، ودربت دائر الشؤون الاجتماعية ١٣٦٤ فتى و٢٨٠٠ فتاة(٨). بعد هذه التجارب قررت وكالة الغوث بارشاد من خبيري الاونسكو ومكتب العمل الدولي وضع خطة لتدريب ما بين ٥ و١٠ آلافتى فلسطيني بالمبلغ السابق الذكر وتمويل نشاطهم النتاجي بعد ذلك . من خلال تجربة مناقشة المشاريع الطويلة الامد، مثل مشروع نهر الاردن — اليرموك ومشروع سيناء، مع الحكومات العربية ، ومن خلال دقة دراسة جميع جوانب هذه المشاريع ، تاكد ضمنيا للمسؤولين عن الوكالة ، ان انتهاء عملهم ليس بالقريب ، وفي نفس الوقت وضعت الدول العربية شروطا مستحيلة لاستلام مكانها في ١٩٥٤/٦/٣٠ . خلال ذلك اتضح للوكالة ان التاهيل المهني السريع لا يعطي نتائجه لانتشار البطالة في الدول المضيفة وبين اللاجئين ، ولا يساعد مثل هذا التاهيل على منافسة القوى العاملة المحلية شبه الفنية والعاطلة. ورفض الاهل من جانبهم هذا التاهيل لتقصيره في توفير تعليم عام لاولادهم . مع بدء تلمس هذه الحقائق ، وتمديد عمل الوكالة الى ٣٠ حزيران ١٩٥٥ بدأت الوكالة تحسن من وضعها التعليمي. حسنت خلال عام ١٩٥٣ دخل المعلمين توازيا مع دخل زملائهم في الدول المضيفة . كما بدأت تشييد الابنية المدرسية الثابتة والمتقشفة (لبقاء قسم من الغموض حول مستقبلها ، اقله امكانية العودة ، بل العامل الاكبر ، احتمال نجاح عملية الاستيطان)